

المستخلص

جبار سويس حنيحن الذهبي . دراسة لسانية للعلاقات النصية في مطولات السياب
(أطروحة دكتوراه) .- بغداد : الجامعة المستنصرية : كلية الآداب : القسم اللغة العربية
٢٠٠٩ ،

في الختام نودّ الإشارة إلى أنّ ما قدّمته الأطروحة، هو محاولة للإفادة ممّا أنتجتته النظريات اللسانية الحديثة من مناهج بحث، ومحاولة تطبيقها على نصوص اللغة العربية، لتأكيد حقيقة أنّ هذه المناهج قابلة لوصف النصوص بغض النظر عن جنس اللغة التي كتبت بها، وبغض النظر أيضاً عن الفروقات التي قد تتباين فيها اللغات من جوانب عدّة؛ مثل الجوانب النحوية، أو كون هذه اللغة مُعرّبة والأخرى ليست كذلك... وغيرها من الفروقات التي تنماز بها اللغات فيما بينها، فالاعتماد في النظريات اللسانية الحديثة عموماً، والنصّية منها على وجه الخصوص، على الوظيفة الأساسية للغة، التي تشترك بها جميع اللغات، وهي أنّ اللغة وسيلة اتصال بين المتخاطبين، فضلاً عن اعتمادها على السمات المشتركة بين كثير من اللغات، في حالة التخاطب بالنصوص؛ كوسائل تماسك النصوص، إذ يشترك جلّ مستعملي النصوص في الاعتماد على هذه الوسائل، فالتكرار، والحذف، والإحالة، والربط... وغيرها من هذه الوسائل هي من المشتركات العامة بين النصوص وفي أي لغة كانت. وكذلك الوسائل الدلالية التي يجب أن يتمتع بها النصّ ليكون نصّاً، إذ من دونها يصبح كلاماً بلا معنى، وأيضاً وسائل الاتصال اللغوي بين المتكلّم والسامع في الخطاب هي من الأمور التي يراعيها كلّ منهما لتحقيق عملية التواصل ومن ثم تودّي اللغة وظيفتها. وهذا ما حاولنا إثباته على مدى صفحات الأطروحة. وفيما يأتي نشير إلى أهم النتائج والملاحظات التي حاولت الأطروحة أن تؤسرها، وهي:

- من استقراء الدلالات المتعدّدة الواردة في القواميس العربية وجدنا أنّ الدلالة المركزية الأساسية للدال "نصّ" هي الظهور والاكتمال في الغاية، وهي تؤكّد جزءاً من المفهوم الذي أصبح متعارفاً عليه في النصّ. ولا تزال هذه الدلالة بارزة في الاستعمال اللغوي المعاصر. وكذلك تبين لنا أنّ هناك فارقاً كبيراً في مفهوم النصّ المستمد من معجمات التراث، ومفهوم النصّ عند المعاصرين، وإذا كان مفهوم النصّ في السابق يشير إلى الدلالة المركزية للفظ (النصّ)، وما به من ظهور واكتمال، وإلى تركّبه من أجزاء مترابطة، ومتحركة، وقابلة للتفكيك عبر استقصاء مسألة الفرد لاستنتاج نصّه، إلا أنّه لا يؤدّي إلى التعريف التامّ الذي تثبته الدراسات الحديثة، والمعاصرة في التعامل مع النصّ بوصفه مصطلحاً دلالياً وإجرائياً، ولاسيّما الدلالة الفقهية للنصّ، التي قصرتها المعجمات على ما دلّ ظاهر اللفظ عليه من أحكام للنصّ. ورأينا أنّ من الممكن الربط بين معنى (النصّ) كما يفهمه العرب الآن، على أنّه الصيغة الأصلية لكلام منشئه، والمعنى اللغوي، بأنّ النصّ يُرْفَعُ إلى منشئه؛

ما يفسر العلاقة المتينة بين النصّ وصاحبه ضمن الإطار التداولي. وإنّ غياب تعريف للنصّ بالمعنى الاصطلاحي الحديث، لا يعني عدم معرفة العرب به، أو عدم وجود جذور له في العربية، فقد استعمل علماء العرب مصطلح النصّ، ومارسوه، وإن اختلفت مناهجهم المتبعة.

■ رأينا أنّ فروعاً معرفية كثيرة، تناولت الخطاب، وأسبغت عليه معاني تتلاءم وطبيعة آليات اشتغالها، فقد كان هذا المصطلح مدار البحوث والدراسات في العلوم الإنسانية، ولاسيما علم النفس، وعلم الاجتماع، واللسانيات، والفلسفة التي استحوذت الدراسات فيها عليه، وتناولته من جوانب مختلفة، بآليات متعدّدة شملت جلّ الآليات المستعملة في فروع العلوم الإنسانية الأخرى، لكن من منظور فلسفي. والفروع الإنسانية الأخرى، ولاسيما اللسانيات، أفادت أيضاً من الأفكار والمبادئ التي أنتجتها الأبحاث الفلسفية في تحديد مفهوم جامع للخطاب، ومن ثمّ أسست نظرياتها اللسانية على تلك الأفكار.

■ وظهر لنا من استقراء بعض تعريفات اللسانيين، ومنظري الأدب، أنّ هناك خلطاً بين مفهومي النصّ والخطاب؛ إذ وجدنا تداخلاً كبيراً في تعريفات الخطاب مع ما يعرف بـ(النصّ)، وكذلك الآليات المستعملة في تحليل الخطاب، هي ذاتها المستعملة في تحليل النصوص، فوجدنا حديثاً عن تواصلية الخطاب، ومقام الخطاب، وعالم الخطاب، وعلاقات الترابط بين وحدات الخطاب.. وغيرها. وهناك من لا يرى فرقا بين النصّ والخطاب.

■ وكان علينا أن نحدّد مفهوماً معيناً للخطاب، فمن بين مجموع التصوّرات التي وضعت له، وحاولت أن تجد له حيزاً في حقل الدرس اللغوي مختلفاً عن النصّ، اخترنا ذلك التصور القائم على أنّ الخطاب مفهوم كليّ، تؤلّفه النصوص، التي هي أجزاء فيه، صورته الفكر، وغايته الإفهام، تحكمه علاقات بنوية تحكم بناءه الداخلي، وعلاقات خارجية يتحكّم بها السياق اللغوي، والفكري للخطاب، ولصاحب الخطاب، والبيئة الاجتماعية والنفسية المؤثرة في اللغة التي هي مادّة الخطاب، والمتكلم حامل الخطاب وناقله، والمتلقّي بوصفه الوعاء، أو الجهاز الذي يفكك رموز الخطاب.

- ومن أجل وضع فوارق بين الجملة بوصفها وحدة نظامية، ومجموع الأقوال أو الجمل المستعملة بوصفها وحدات نصّية، وجدنا أنّ الدعوات التي أطلقها ثلّة من الدارسين، مهّدت لإقامة حقل مستقل يكون خاصاً بنحو النصّ، إزاء حقل آخر خاص بنحو الجملة، بعد أن وصم هؤلاء الدراسات اللغوية المنبثقة عن نحو الجملة بأنّها أهملت الجانب الدلالي، أو لم تعن به عناية كافية، ما دعا علماء النصّ إلى تلافى هذا القصور في دراستهم.
- وفي عرضنا لوسائل التماسك وجدنا -من طريق تطبيقها على نصوص قصائد السيّاب المنتخبة- أنّ هذه الوسائل عملت على تماسك النصّ، وحقّقت الخاصية النصّية عبر التكرارات التي ربطت اللفظ السابق باللاحق، فضلاً عمّا أشرنا إليه من أنّ التكرار هو صورة من صور الإحالة، وأنّ الألفاظ المصاحبة للفظ المكرّر (كالضمائر وأسماء الإشارة.. وغيرها)، إنّما هي من أدوات الإحالة على اللاحق، أو على السابق، وهي غير مرتبطة باللفظ المكرّر، إذ قد تؤدّي هذه الأدوات عملها من دون مصاحبة للفظ المكرّر، فضلاً عن أنّ الحاجة إلى إعادة اللفظ، لا يغني عنها وجود أدوات الإحالة، فهذه الأدوات تنوب عادة عن الاسم الظاهر حينما لا يكون لتكراره مسوغ، أو فائدة للمتلقي أو النصّ، إذ عادة ما يأتي اللفظ المكرّر ليحيل على لفظ تعجز الأدوات عن الإحالة عليه؛ إما لبعد المسافة بينه وبين المحال عليه، أو لغرض يقصده منتج النصّ.
- ورأينا أنّ التحديد هياً عالماً من التماسك مكن منتج النصّ من أنّ يحقق الخاصية النصّية، بفضل أدوات التعريف التي تتقدّم العبارات المتضمنة دلالات على ماسبق ذكره من الألفاظ، التي تكون في أول ذكرها نكرات، وإن كانت في صورها اللفظية تبدو معارف. إذن فالجملة الأولى في أي نصّ تمثل دالاً تقوم عليه الجمل اللاحقة، وهكذا يمثّل اللفظ الأول في الجملة دالاً تستند إليه جميع الألفاظ اللاحقة فيها وتحيل عليه.
- ووجدنا أيضاً أنّ الإحالات التي حقّقتها الألفاظ الكنائية في نصوص قصائد السيّاب المختارة، سواء أكانت مشتركة (داخل النصّ)، أم إحالات على المقام (خارج النصّ) أسهمت في ترابطه على المستوى الدلالي، وخلقت نوعاً من المطابقة بين اللفظ الكنائي وما يحيل

عليه داخل البنية اللغوية، وهذه المطابقة هي التي حققت الترابط بين أجزاء النصّ ومن ثمّ تماسكه.

- وتبيّن لنا من عرض مواضع الحذف في النصوص، أنّ الحذف حقّق حالة التماسك في النصّ استناداً إلى ما منحه السياق الداخلي للنصّ من معرفة بالمفردات المحذوفة، مواقعها، وما أعطته من دلالات داخله (النصّ). وكذلك بالاعتماد على السياق الخارجي الذي يستند أساساً إلى مجموعة الأنساق المعرفية التي يحصل عليها المتلقّي من تجاربه ضمن التفاعل الاجتماعي من طريق اللغة، التي هي القاعدة الأساس في فهمنا للنصّ/الخطاب.
- والترابط بوصفه علاقة خطّية تربط متواليات الجمل في النصوص، حقّق الغاية النصّية بوساطة التماسك، وتقوية الأسباب بين الجمل، وجعل متواليات الجمل مترابطة مترابطة، وليس من طريق الإحالة أو الإشارة إلى ما سبق أو ما لحق من مفردات أو عبارات داخل النصّ، وهذا جوهر الاختلاف بينه، ووسائل التماسك الأخرى.
- ورأينا أنّ خاصّية الانسجام أفادت في توضيح طبيعة النصّ بوصفه نشاطاً بشرياً. فهو (النصّ) لا يفيد معنى بذاته، بل يتمّ ذلك بالتفاعل بين المعرفة التي يقدّمها النصّ، وما لدى المتلقّي من معرفة مختزنة عن العالم.
- ووجدنا أنّ أهمية سياق المقام للنصوص تكمن في عملية ربط النصّ بالأحداث التي تحيط به وبمنتجه، فمجموع السياقات المقامية التي تحيط بالنصّ، سواء أكانت زمانية متعلّقة بالحقبة الزمنية التي أنتج فيها النصّ، أم مكانية تتمثّل في الظروف التي يعيشها مكان النصّ ومنتجه؛ من أجواء سياسية، أو ثقافية، أو اجتماعية أسهمت معرفتها، والإحاطة بها بصورة فاعلة في تفسير المعاني والدلالات التي حاول النصّ أن يوصلها للمتلقّي.
- وكذلك عملت صور التناسل التي تضمنتها نصوص السيّاب الشعرية، والمتمثّلة بالنصوص الدينية، والأسطورية، والثقافية التي عملت على إثراء النصّ بالتجارب التي حوتها، والتي أسهم استدعاؤها في إعانة النصوص الشعرية من أجل إيضاح فكرتها التي ألحّت على الشاعر، وكانت عوناً للمتلقّي الذي وجد في ربط فكرة النصوص المتناسلة ما يعزّز معرفته في مغزى هذه النصوص وصاحبها.

وكان لمعرفتنا بقصدية النصوص، التي وجدناها في ما تضمنته النصوص من صور لغوية وغير لغوية، أشارت إليها الرموز التي عبرت عنها الألفاظ اللغوية، والتي حملت الدلالات التي أراد لها منتجها أن تعبر عن مقصده، وتبينها بالخبرة التي حصلنا عليها من معرفتنا بعالم النص، فكانت عوناً لنا في تقبلنا للنصوص،